مدير عام هيئة البيئة الجديد سيعلن قريباً والجهات النفطية ليست الملوث الأكبر

العمير: الكويت تسلمت 2.6 مليار دولار أموال التعويضات البيئية

■ لن نسمح لأي مصنع مخالف بيئياً أن يستمر في عمله ونتطلع لسحب تراخيص مصانع غير ملتزمة

الغانم يشير للنواب بالتواجد في مقاعدهم لبدء الجلسة

د. علي العمير متحدثا خلال جلسة الأمس

■ الحكومة كلفت معهد الأبحاث بدراسة الوضع البيئي في منطقة «علي صباح السالم» «أم الهيمان سابقاً»

■ سننقل جميع المصانع لمناطق بعيدة عن السكان وهناك مشاريع جديدة لتعزيز الصداقه مع البيئة

■ مستعدون لتزويد النواب بكشف المخالفات التي وقعها البنك المركزي على البنوك عند حضور وزير المالية

المواطن، نحن نريد كبح جماح بعض التجار، لماذا غلاء المعيشة بهذا الشكل، حتى لجأ المواطن الى الاقساط والدين ما نجم عنه مشاكل اسرية، ونحن نثق بوزير التجارة ولا شك ستواجه معضلة التجار.

الوزير المدعج: اوافقك فيما ذكرته يا التميمي ولكن ليس هناك من يأمر علي انا رجل اطبق القانون وليس هناك من يفرض علي، هناك دول تزدا فيها الاسعار، بعض الدول تطبق القانون واخرى يخترق فيها القانون بالامس اجتمعنا مع غرفة التجارة والشؤون والجمعيات ووضعنا بعض الاسس، هناك مزارعون يسرقون منذ 40 عاما ووضعنا آلية للشراء من المزارعين مباشرة دون وسيط، وسيأكل المواطنون والمقيمون الخضار طازجة، وستطبق القوانين بحذافيرها، وكل ما يضع في الكويت سيكون له الاولوية في العرض كمنتج وطني، ولا نستطيع ان نعمم ان التجار غشاشون هناك تجار شرفاء ودورهم بارز في التنمية ومن يشذ سيردعه القانون.

عبدالله التميمي: اشير الى البطانة التي تحتاجها في الجهاز المهم ويد واحدة لا تصفق.

رياض العدساني: ان احد مقدمي القانون وهو يحد من الغش التجاري ويجب تطبيق قانون كسر الاحتكار الذي شرع في 2007 ولم يشرع وجهز في المجلس الاول، مميزاته يحد من الاسعار والاحتكار، تعزيز الاحتكار يعطي التجار امكانية رفع الاسعار، هناك موظفون شرفاء وفي المقابل هناك متجاوزون، ولدينا اكتفاء في الاتصالات شركة زين والقيفا والوطنية ما فاد المستهلك.

وكثير من الاغذية التي تدخل الكويت فيها مواد مسرطنة.

وزير التجارة: المواد المسرطنة هناك مختبرات تفحصها.

رياض العدساني: المختبر للفحص نقل من المستشفى الاميري الى كيفان وهو مكان صغير جدا، وهناك شركات تدخل مواد فيها كحول واخرى مسرطنة ونحن نعرف حرصك معالي الوزير.

محمد الحويلة: البلد بحاجة الى مثل هذا القانون النوعي الذي يحمي المستهلك، ويفترض ان يكون عضوا في جهاز الجمارك ضمن المؤسسة وشعاني من مشكلة عدم وجود رقابة على الاعلانات وعرض امور لا تنسجم مع الجودة، وعدم وجود كفاءات قادرة على تطبيق القانون، وتعاني من الارتفاع غير المبرر لاسعار الادوية، ونأمل ان يكون هناك قانون يحدد من ذلك ويعالج الخلل.

المقرر محمد الجبري: في اللجنة المالية قمنا باعداد القانون احتاج الى وقت، والحكومة حضرت الاجتماعات.

يوسف الزلزلة: هناك اخطاء مطبعية يخلط بين اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وفي موقع اخر تتكلم عن هيئة وفي سنوات مجالس الادارات اما الهيئة لخمس سنوات تجدد لخمس سنوات.

حمود الحمدان متحدثا

الرئيس الغانم: هذا يكون بين المداولتين نحن سنصوت كمداولة اولى

المداولة الاولى نداء بالاسم

الحضور	44
موافقة	44
عدم موافقة	0
امتناع	0

تمت الموافقة على القانون في مداولته الاولى.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية لانشاء دائرة للمنازعات الادارية للمحكمة الكلية.

عبدالكريم الكندري: نحسب التقرير لمزيد من الدراسة.

وانتقل المجلس الى مناقشة تقرير المرافق العامة عن البيئة.

يوسف الزلزلة: جهد مضاعف من لجنة المرافق لتخرج بشيء يتعلق بالبيئة، على المجتمعات ان تقلل من الاثر السيئ على البيئة وعوادم السيارات تؤثر على البيئة، وسنغافورة اي سيارة يزيد عمرها عن 5 سنوات لا تسير في شوارع سنغافورة.

لابد من قوانين متكاملة للحفاظ على البيئة.

خليل الصالح: ان طبق القانون بصنف الكويت من الدول الحضارية لان المحافظة على البيئة

■ الوحدة المركزية لمتابعة قانون صندوق الأسرة موجودة وهناك متابعة من البنك المركزي للبنوك المخالفة

يقلل من الامراض، ونحن مشكلتنا في تطبيق القوانين، ما قدمته لجنة المرافق العامة جهد طيب للسلطة التشريعية ولكن الامر اصبح بيد السلطة التنفيذية، ومازالت منطقتنا موبوءة من اثار الغزو، وهيئة الامم المتحدة خصصت للكويت 5 مليارات دولار لمعالجة البيئة، ولم يستغل المبلغ بسبب الصراعات الامر الذي تسبب في زيادة امراض السرطان.

سعدون حماد: هذا القانون جهز في مجالس سابقة وهو مهم لانه يتعلق بصحة الانسان، والمصافي البترولية تحتاج الى اهتمام بسبب التلوث البيئي في المصانع، والكويت استلمت 3 مليارات لمعالجة البيئة واستخدمت في حرب تحرير الكويت اسلحة تسببت في انتشار مرض السرطان.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير النفط د. علي العمير: بالنسبة لما ذكره الاخ سعدون حماد حول التعويضات يعلم الاخ ان هذه التعويضات مرت في مشاكل عديدة ويحفظ الحق لاهل الشيخ احمد العبدالله وزير النفط انذاك تعونا معه عندما كنا باللجنة البيئة استطعنا اعادة هذه التعويضات وحجز كامل مبلغها لمعالجة الاختلالات البيئية ونحن الآن استلمنا الاموال بالكامل حول التعويضات البيئية المقدرة بـ 2.067 مليار دينار.

النائب د. خليل ابل: اشكر الاخوان على الجهد في هذا القانون واحب ان انوه الى ان المسؤول عن البيئة في البلاد الآن الاخ علي العمير وهو صاحب اهتمام بيئي منذ كان نائب والآن نحن لدينا مكتب لارتباط مع الامم المتحدة ويجب ان يكون هذا المكتب من ذوي الاختصاص حتى اذا ما تم مناقشة القضايا البيئية يكون ممثل البلاد لديه تخصص والمام بالموضوع، مشكلتنا ومحصلتنا ان المؤسسات الحكومية بالكويت لا تعير البيئة اي اهتمام تكاد تكون هي المتحدي الاول عن البيئة ولا تحترم البيئة المفترض القانوني بحمي المواطنين من مؤسسات الدولة التي ترتكب مخالفات بيئية وانا اؤكد من هذه المنصة عن ان وزير التربية سيحاسب عن الابحاث والدراسات القائمة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتي تصرف عليها الملايين وتظل حبيسة الادارج.

وزير النفط د.علي العمير: اقدر حديث الاخ خليل فيما يتعلق بالجهات البحثية ونقطة الارتباط مع الامم المتحدة لا تشترط ان يكون القائمين عليها ملمين باللغات الاجنبية فنحن لدينا جهاز استشاري كامل فيها ملحقة بالامانة العامة لنقطة الارتباط اما فيما يتعلق بشان مؤسسات الدلة لا يوجد قانون ينظم هذه المسألة، وبالنسبة للجهات البحثية نحن نحترم الجهات البحثية وتم تضمينها بهذا القانون.

النائب د. خليل ابل: اشكر معالي وزير النفط واكرر اننا نعول على الدكتور علي وكلنا ثقة به واقول ان وجودك اليوم في مجلس الوزراء مكسب لكنه عليك ان تجعل من الدراسات رافدا فعالا داخل مجلس الوزراء ونشر واستخدام العمل البحثي في خدمة البلاد ومنها البحث في المجال البحثي وهناك امراض متفشية بالكويت ولا نعلم اسبابها ويجب ان يكون هناك دراسات بهذا الشان.

النائب عدنان عبد الصمد «نظام»: نحن قدمنا تعديلات فيما يتعلق بالميزانية المرتبطة بهيئة البيئة لكن الآن استغرب عدم الاخذ بالتعديلات ضمن تقرير اللجنة لذا ارجو ان لا يقر القانون لجنة الاخ بالتعديل.

مقرر لجنة المرافق العامة د. محمد الحويلة: التعديلات التي وصلت لنا من الاخ عدنان عبد الصمد وردت للجنة بعد طباعة تقريرنا وقبل 3 ايام.

النائب جمال العمر: مناسبة جيدة ان يكون وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير النفط هو المسؤول عن البيئة لكن اقول الله يكون بعونك عن تعديل مسار الهيئة ويجب ان تصحح مسارها، نحن من بعد الغزو اضخم تعويضات وصلت لنا من اجل التلوث البيئي ولكن حتى الآن هذه الاموال لا تعادل المشاريع البيئية التي يجب القيام بها ومع الاسف ان اكبر ملوث للبيئة الكويتية هو القطاع النفطي نتيجة عدم تطبيق قانون البيئة.

فالبيئة البحرية ملوثة والنظام المستخدم بالقطاع النفطي قديم ولا يراعي الاعتبارات البيئية.

وزير النفط د.علي العمير: لا يعتبر القطاع النفطي اكثر ملوث والعوادم اصادرة من السيارات في المناطق قد تكون اكثر من القطاع النفطي ونحن حريصين بعدم التلوث والحفاظ على صحة المواطن وسلامته، وفيما يتعلق بهذا القانون من المادة 47 الى 63 كلها مواد تعالج التلوث الجوي وهناك مواد تعال البيئة البحرية والمياه الجوفية، كما لا نريد ان من ترك الهيئة العامة للبيئة موقعة بذل مجهود يشكر عليه ولان هناك من يشغل المنصب بالوكالة.

النائب جمال العمر: اشكر الاخ د.علي العمير واحب ان اؤكد ان عدم تطوير الصناعات النفطية نحن ندفع ثمنها وانا اقول لوزير النفط الله يعينك على مهام عملك لديك وزارتين وهيئة البيئة والزراعة وهذه مهام جسام الله يكون بعونك عليهم.

النائب عبدالله التميمي: لا يخفى على الجميع ان هناك البيئة البحرية بالكويت تتعرض لكثير من الملوثات منها رمي الملوثات بالبحر والصيد الجائر وتحتاج رقابة وكذلك البيئة الصحراوية العامل النفطي والرعي الجائر ومخيمات الربيع تحتاج لرقابة لحمايتها ناهيك عن البيئة الجوية ونحن نخشى ان تفرض علينا قرارات وعقوبات امنية حول البيئة بالكويت لذا يجب الانتباه لهذا الجانب وهناك سفن تدخل المياه الاقليمية الكويتية لرمي النفايات فيها وهذا امر يجب رقابته والانتباه له.

النائب رياض العدساني: هناك 300 مصنع مخالف للاشتراطات البيئية والكويت حصلت على ما يزيد عن 2 مليار دينار للتعويضات البيئية وسمو رئيس مجلس الوزراء صرح في وقت سابق عام 2010 بانه يستم ايقاف جميع المصانع المخالفة للاشتراطات البيئية وحتى الآن لم يتم ايقاف هذه المصانع ونحن نقول ان هناك اكثر من 300 مصنع مالف فما هي اجراءتكم ونقول لوزير النفط ان مسؤوليتك كبيرة ازاء هذا الشان انا لا اعلم ما هو تخطيط الحكومة اذا وضعت مصانع الاخشاب وغيرها بجوار المناطق السكنية ونحن نقول ان رئيس الوزراء عندما كان مسؤول عن هيئة البيئة عام 2010 وعن موقف المصانع وهو الآن رئيس الوزراء ولم يتخذ اي اجراء منذ 6 سنوات من يتحمل الملوثات الامراض السرطانية المنتشرة بالبلد.

وزير النفط د. علي العمير: الاخ رياض العدساني اشار الى مخالفة 300 مصنع وهذا لا يعني ان المخالفات لا تتابع ونحن نؤكد ان ليس لدينا اي تهاون حول صحة اي مواطن وهذه المخالفات اذا تكررت يتم تغليظ العقوبة بها الى حد سحب التراخيص ولا شك بان لدينا متابعة لامراض السرطان ونحن بالوقت الذي نسعى لحماية السكان نسعى لتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة.

رياض العدساني يتابع الجلسة

سأل وزير النفط عن المصفاة الرابعة

الراشد استقبل عضو فريق العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي

استقبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب علي الراشد عضو فريق العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي كارولين فيك، حيث جرى خلال المقابلة بحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في العديد من المجالات، كما تطرق الجانبان للحديث حول آخر المستجدات الإقليمية والدولية.

من ناحية أخرى قدم النائب علي الراشد سؤالا إلى وزير النفط د.علي العمير حول مشروع المصفاة الرابعة، جاء في نصه ما يلي:

إستنادا على المواد 7 و17 من الدستور الكويتي، وإعمالا بحق النائب بالدور الرقابي، أرجو منكم موافاتي بالبيانات والمعلومات المتعلقة ببعض المشاريع النفطية والمشاريع التابعة لها، على النحو التالي:

أولا: بما يتعلق بمشروع المصفاة الرابعة:

1 – هل تم تحديد أرض خاصة لمشروع؟ وبأي منطقة تقع؟ وما آخر المستجدات بما يتعلق بهذا المشروع؟

2 – ما علاقة شركة شيفرون بأرض منطقة الزور التي يزمع تخصيصها لمشروع المصفاة الرابعة؟

3 – هل صحيح بأن شركة البترول قد استلمت جميع أعمال التصميم والتصنيع للمفاعلات وأوعية الفصل الخاصة (ARD) بوحدات استخلاص الكبريت من التخلف الثقيل؟

4 – ما هي تكلفة تلك المفاعلات؟ وهل هناك مناقصة نظمت عملية الترسية وتنفيذ هذه الأعمال؟ وأين تم تصنيع تلك المفاعلات؟ وهل تم شراؤها من الأسواق العالمية وتم تخزينها في إيطاليا؟ مع ضرورة موافاتي بتكلفة التخزين.

5 – كم عدد المفاعلات المشار لها والتي تم شراؤها فعليا؟ وهل سيتم شراء المزيد؟

6 – ما أسباب عدم تسليم بادية الكويت الأرض المخصصة للمشروع (الزور) لشركة البترول الوطنية؟

ثانيا: يرجاء تزويدي بجدول تفصيلي يوضح البيانات التالي: – آخر مستجدات هذا المشروع حتى تاريخ ورود السؤال

– تكلفته الإجمالية الأولية للمشروع بالعقد

– التكلفة الإجمالية حتى تاريخ ورود هذا السؤال

– متى سوف يتم إستلام المشروع نهائياً من المقاول المنفذ

– مدة التمديد الإضافي أو التأخير بتنفيذ المشروع

– قيمة الأوامر التغييرية التي طرأت على المشروع، وذلك للمشاريع التالية:

علي الراشد خلال جلسة أمس

1 – مشروع خط الغاز الرابع Fourth Gas Plant Train at MAA

2 – مشروع بناء وحدة جديدة لإزالة الغازات الحمضية وتحديث الوحدة القائمة بمصفاة الأحمدي Acid Gas Removal Pant AGRP

3 – مشروع خطيرة جديدة لخزانات الغاز المسال New North LPG Tank Farm

4 – مشروع وحدة جديدة لإسترداد غاز الشعلة في مصفاة ميناء الأحمدي New Flare Gas Recovery Unit at MAA

5 – مشروع تحديث الأنظمة القديمة لكشف ومنع الحرائق System of Fire and Gas Detection Up Gradation.